

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدينة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

السنة: الأولى جذع مشترك علوم اجتماعية

ملخص رقم 02 لمقياس:

مدخل إلى الديموغرافيا

يتضمن :

- 1- النظريات السكانية (الفكر السكاني عند مالتوس)
- 2- النظريات السكانية (النظريات الطبيعية)
- 3- النظريات السكانية (النظريات الاجتماعية)
- 4- النظريات السكانية (النظريات الاقتصادية)

إعداد: الدكتور نشادي عبد القادر

من صفحة 01 إلى الصفحة 14

السنة الجامعية 2020/2019

مقدمة:

مما لا شك فيه أن التكاثر البشري يتوقف على ظروف البيئة التي يعيش فيها الإنسان بمتغيراتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وعندما تكون الموارد الطبيعية المتاحة والمستخدمة لسد الاحتياجات البشرية سخية وفي ظروف الاستقرار السياسي والاجتماعي يزيد الرغد وينمو السكان، ويلاحظ أن ذلك يقل في حالات الشدة المتمثلة في نضوب هذه الموارد أو تناقصها أو في حالات عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والحروب والأوبئة، والنظرية السكانية عموماً هي عبارة عن مجموعة من القضايا المترابطة التي تقوم على أساس الملاحظة والتجريب، وتقدم تفسيراً لظاهرة ما من الظواهر السكانية، أو تنبؤاً بعلاقات يمكن ملاحظتها والتحقق منها ، وقد انطوت نظرية علم السكان على محاولات عديدة ومتباينة، حيث فسرت حركة السكان في كل مرة في ضوء عامل من العوامل التي سبق الإشارة إليها وسنحاول تبين هذه المحاولات النظرية بشكل من الاختصار.

1. النظريات السكانية (الفكر السكاني عند مالتوس)

اتسعت دوائر البحث الاهتمام بمجال وقضايا علم السكان ، وبرزت العديد من الإسهامات النظرية التي سعت إلى صياغة تفاسير مضبوطة ودقيقة للسياق العام للتغير الحاصل للظاهرة السكانية، ومن بين هذه الاتجاهات والنظريات نجد نظرية مالتوس في الفكر السكاني.

1- التعريف بصاحب النظرية: توماس روبرت مالتوس¹

2- ظروف تبلور الفكر المالتوسي: تضافرت مجموعة مختلفة من العوامل في بلورة الفكر المالتوسي، وإسهامه في الارتقاء بالفكر السكاني من خلال الأفكار التي طرحها، والتي مثلت تحولا بارزا في ميدان الدراسات السكانية، وهي التي يمكن حصرها في:

✓ الزيادة في أعداد السكان في بقاع العالم إبان القرن 19 ، وما ترتب عليها من بروز مجموعة من المشاكل السكانية الخطيرة ك: البطالة، السكن، الفقر، الانحراف...

✓ الأزمة السياسية والسوسيو اقتصادية التي خلفتها الثورة الفرنسية، بفعل الأفكار التي حفلت بها والتي لم تلق الترحيب عند مالتوس وأمثاله من المدافعين بشدة عن النظام السياسي في إنجلترا.

✓ تقدم البحث في ميادين الإحصاء، ما سمح باكتشاف مناهج جديدة تفيد في تحليل اتجاهات الخصوبة، وتزايد استخدام المسوح الميدانية، لتحديد العوامل المؤثرة في توقيت المواليد ومعدلاتها.

¹ - ولد توماس روبرت مالتوس بإنجلترا (1766-1834): كان كاتباً متفوقاً في جامعة كمبريدج، وألتحق كاهناً بكنيسة إنجلترا عام 1797 ، كما عمل أستاذاً للتاريخ وعلم الاقتصاد من عام 1806 إلى غاية 1834 ، في زمن كان فيه التنظيم الاجتماعي والاقتصادي في أوروبا يشهد تغيرات هامة، أدت لحدوث ارتفاع نسبي بطيء في معدلات السكان، من خلال التحسن المسجل في إنتاجية الإنسان في قطاعي (الزراعة، والصناعة)، والتي نجم عنها تحسن بطيء في الأحوال المعيشية لقطاع واسع من السكان، يعتبر مالتوس لدى الكثير من المهتمين بالمسألة السكانية المؤسس الحقيقي لهذا الحقل من الدراسات، وذلك بفعل التجاونه لاستخدام الأسلوب العلمي والإحصاء لدعم أفكاره حول حركة السكان، ونموهم وتقصي الحقائق والتغير .. فضلاً على نجاحه في إدخال الدراسات السكانية إلى ميدان علم الاجتماع، وتعد نظريته في هذا المجال حجر الزاوية بين جميع النظريات السكانية القديمة منها والحديثة، وذلك بسبب امتداد ظلها على الفكر السكاني، وتأثيرها في الجوانب الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى غاية يومنا الآن.

✓ التقدم المسجل في العلوم البيولوجية، والتي أعدت معلومات حول صفات السكان (النوعية، الفيزيائية، والنفسية)، فضلا عن دراسة السلالات البشرية.

3- مضمون نظرية مالتوس:

قدم مالتوس أفكاره الأولى في ميدان الديموغرافيا، في كتابه أصل المشكلة السكانية والذي نشره سنة 1789 بدون توقيع، وذلك نظرا لما انطوى عليه من أفكار متناقضة مع نشاط مؤلفه، باعتباره كان قسا ومدرسا في جامعة دينية بكامبريدج، قبل أن يعيد نشره مرة أخرى منقحا ومذيلا، وهو العمل الذي أكسبه شهرة واسعة وصيت ذائع بعدها، وذلك إلى جانب عدد آخر من الأعمال أبرزها: "رسالة في الاقتصاد السياسي" في سنة 1803، و"ملاحظات عن آثار القوانين الغلال" في عام 1814، ومن بعدهما "بحوث في طبيعة وتطور الربيع" الصادر في سنة 1815، حيث أخضع تطور السكان وتزايدهم لقانون عام، قام فيه بالمقارنة ما بين الزيادة الطبيعية والموارد المعيشية، محذرا من مغبة المخاطر الناجمة عن كثرة النسل، وذلك في قوله "إني أؤمن بمسلمتين أساسيتين، الأولى أن الطعام ضروري لوجود الإنسان، والثانية أن الهوى والعاطفة بين الجنسين أمر ضروري وسيبقى على حالته الراهنة، ولما كان الإنسان لا يستطيع الحياة بدون غذاء فإن هاتين القوتين غير المتعادلتين لا بد أن يوجها نحو التعادل"، وكان الغرض الأساسي من إجراء هذه الدراسة، هو الإجابة على سؤالين حددتهما مالتوس وهما:

أ- ما هي النتيجة الناجمة عن زيادة السكان إذا تركت تعمل بلا مانع؟

ب- ما هي الزيادة في غلة الأرض في أحسن ظروف الكفاح الإنساني لزيادتها؟، وقد خلصت هذه الدراسة إلى اعتماد مجموعة من النتائج، أهمها:

✓ هناك تناسب طردي بين حجم السكان والموارد الغذائية، وأن الزيادة في عدد السكان لا بد أن تكون مصاحبة للزيادة في الموارد الطبيعية.

✓ سبب الفقر في المجتمع هو أن عدد السكان أكثر من العدد الكافي لإشباع حاجات السكان.

✓ إن قدرة الإنسان على التناسل أكبر من قدرة الأرض على الإنتاج ما يتطلبه البقاء الإنساني من غذاء، حيث تبين أن الزيادة السكانية تتضاعف في كل 25 سنة ما لم تواجه صعوبات، وأن سكان العالم يزدادون عامة على أساس متتالية هندسية (1-2-4-8-16..). بينما تطرد الزيادة في الموارد الغذائية على أساس متتالية عددية وحسابية (1-2-3-4-5..). وهو ما يعني أن سكان العالم سيواجهون أجلا أم عاجلا مشكلة نقص الغذاء، حيث لا حظ مالتوس أن القمح كان مطلوبا بشدة في تلك الأيام، وذلك نظرا لكثرة عدد السكان ببريطانيا، لذلك تنبأ أن كل زيادة في عدد السكان سوف تصاحبها زيادة في الطلب على القمح بالذات، لذلك ذهب إلى القول بأن الزيادة في عنصر رأس المال وعنصر العمل تؤدي إلى الزيادة في إنتاج المحصول، ولكنها تصل بعد فترة إلى العجز لأن مساحة الأرض المزروعة تظل كما هي، لذلك فهمما زاد عنصر رأس المال أو عنصر العمل، فإن الأرض لن تنتج المزيد لأنه ليس هناك زيادة في مساحة الأرض المستغلة.

✓ من أجل التهيؤ من الآثار المخيفة لزيادة السكان، حدد مالتوس نوعين من الموانع والتي من شأنها أن تساعد على الحد من الزيادة السكانية، أولها وسميت بالموانع الوقائية، وهي التي تعرقل نمو السكان بأسلوب غير

مباشر، من خلال إسهامها في خفض نسبة المواليد، وهي تعتمد على إرادة الإنسان في منع الشر قبل وقوعه، فإذا كان قادرا ماديا على الزواج فعليه أن يتزوج، أما إذا كان غير قادر على إطعام الأسرة التي يزمع تكوينها، فعليه تأخير سن الزواج، أو اللجوء لإهمال العلاقات الجنسية، كما تتضمن كذلك الرذيلة، العلاقات الجنسية غير الطبيعية... أما الثانية فتسمى بالموانع الايجابية، وهي تشمل كافة العوامل التي تؤدي إلى قصر فترة الحياة وزيادة نسبة الوفيات، من شاكلة الأمراض والأوبئة، العمل بالمهن غير الصحية، الفقر، الحروب والمجاعات، اكتظاظ المدن بسكانها، التربية السيئة للأطفال وقد انتقد مالتوس كثيرا في هذا الإطار، الفقراء الذين يتزوجون كي ينجبوا أطفالا ليس لهم مكان شاغر على مائدة الطبيعة، وليس لهم الحق في طلب المعونة من المؤسسات الخيرية وغيرها، مادام قد اقترفوا ذنبا بحق أنفسهم، بمعارضتهم قوانين الطبيعة وعدم الإصغاء لصوت العقل، حيث يقول في هذا الصدد: "إن الفقير يتهم رعايا قريته وجمعياته الخيرية لعدم إغاثته، ويتهم الأغنياء الذين لا يمدون له يد المساعدة، ويتهم المؤسسات الاجتماعية بعدم إعالته، وحتى قوانين السماء يتهمها، لأنها وضعت في أدنى السلم الاجتماعي محاطا بالفقر واليؤس، وهو في محاولاته للبحث عن مصدر يؤسه وشقائه ليوجه إليه الاتهام، فإنه ينسى أن يوجه اتهامه إلى المصدر الوحيد لما يعانيه من فقر وتعاسة، وهذا المصدر هو نفسه وهو وحده الذي يستحق اللوم والعتاب".

4- نظرية مالتوس والفكر الاقتصادي:

ادخل مالتوس بهذه النظرية ثلاثة مفاهيم على التفكير الاقتصادي:

- أ- مفهوم الحركة: بين مالتوس أن المجتمعات غير جامدة على حد تعبير رجال الاقتصاد بل هي حية متحركة، و يتمثل عنصر الحركة بها في تغيير العلاقة القائمة بين السكان من جهة و الموارد من جهة أخرى.
- ب- مفهوم الشدة أو التقشف: عارض مالتوس بشدة تقديم الإحسان للفقراء كحل للمشكلة، بحيث ندد بكل التنظيمات الخيرية التي تقدم المساعدة للمحتاجين فهو يرى أن أي مساعدة تقدم للمحتاجين تزيد من عددهم لأن هذه المساعدات تجعلهم يعتمدون على المجتمع في تربية أولادهم.
- ت- مفهوم التشاؤم: كان مالتوس يخشى أن تؤدي الزيادة في عدد السكان إلى انتشار الفقر والحروب...، و كان يعتقد أن الإنسان يمكن أن يكون له أثر في إيجاد التوازن بين النمو الاقتصادي و النمو السكاني.

5- الانتقادات الموجهة لنظرية مالتوس: تسبب التضخم السكاني الذي سجلته أوربا خلال فترة وجيزة من القرن 19 ، وإسهامه بشكل بارز في النهضة الاقتصادية التي أحرزتها، في دحض مصداقية هذه النظرية وتوجيه سهام النقد لها، إزاء عديد المسائل التي انطوت عليها، والتي من أبرزها ما يلي:

✓ إن افتراض مالتوس بأن السكان يتزايدون وفق متتالية هندسية هو افتراض صحيح نظريا (أي من جهة النظر الرياضية) إلا أن ذلك مستحيل التحقيق من الواقع حيث لا يمكن التصور بأن السكان يتضاعفون هندسيا إلا الملائمة، وكذلك زيادة الغذاء حسب متتالية حسابية لا يصدق في كل زمان ومكان، وقد أثبتت التعدادات المختلفة للسكان خطأ ذلك فقد كان عدد سكان العالم في عصره حوالي 01 مليار/ن، وبعد قرنين أصبح يقدر ب 06 ملايين/ن، بينما حسب مالتوس وبناء على متتالية الهندسية السكانية، فمن المفترض أن يضاها هذا العدد حاليا 256 مليار/ن، كما ارتكب خطأ علميا فادحا، حين أراد جعل أفكاره قانونا عاما يسري في كل زمان ومكان، وقد تناسى بأن هناك فواصل زمنية عديدة، شهدت تراجعاً في النمو بسبب الظروف المحيطة بها.

- ✓ لم يضع في حسابه التطور العلمي ودوره في ابتكار وسائل منع الحمل لتقليل النمو السكاني.
- ✓ أكد مالتوس أن الأرض هي العنصر الرئيسي المحدد للتوسع في إنتاج الغذاء ،غير أن هناك متغيرات أخرى مساعدة مثل التحسين في أنماط دورات المحاصيل والمخصبات ونوعيات البذور المهجنة تبقى متغيرات رئيسية في زيادة الإنتاج الغذائي.
- ✓ أكد مالتوس أن الإنتاج الغذائي لن يواكب النمو السكاني بسبب قانون تناقص الغلة في الزراعة، لكن بجعل التقدم السريع في التكنولوجيا وتراكم رأس المال، جعل الدول الأوروبية تنجح في تأجيل مرحلة تناقص الغلة، حيث استفادت هذه الدول من (الأسمدة، البذور، المبيدات الحشرية، الجرارات والآلات الزراعية الأخرى)، فزاد الإنتاج بشكل كبير، إضافة إلى ذلك معظم الدول المتقدمة يزداد فيها معدل إنتاج الغذاء عن معدل النمو السكاني.
- ✓ أهمل القوة العاملة، حيث تعامل مالتوس مع الأطفال كأنهم ليسوا سوى مستهلك جديد، ولم يتعامل معه كمنتج جديد.
- ✓ فشل في توقع فتح مناطق جديدة، حيث ساهمت الكشوفات الجغرافية واكتشاف أمريكا وأستراليا في زراعة مساحات واسعة من الأراضي البكر (تزرع للمرة الأولى)؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة إنتاج الغذاء.

ii. النظريات السكانية (النظريات الطبيعية)

شكل الإخفاق الذي صاحب النظرية المالتوسية، وعجزها عن إدراك وتفسير النمو السكاني الحاصل بشكل صحيح وكامل، دافعا قويا لظهور نظريات جديدة تسعى لتفسير الواقع الجديد للمشكلة السكانية، منها النظريات الطبيعية، ويذهب أنصار هذه النظرية في تفسير وتيرة النمو السكاني إلى أن المتحكم في نمو السكان هو طبيعة الإنسان نفسه وطبيعة العالم الذي يعيش فيه.

1- نظرية توماس دبلداي²:

أ- مبادئ النظرية:

ذهب في مؤلفه إلى أن زيادة التغذية تؤدي إلى تناقص القدرة الإنجابية للسكان، ما يعني أن هناك علاقة عكسية تربط ما بين الموارد الغذائية والزيادة السكانية، وأنه كلما تحسنت موارد الغذاء أبطأت الزيادة السكانية، بمعنى أن تكاثر السكان يكون أكبر لدى الطبقات الاجتماعية الفقيرة مقارنة بالطبقات الثرية في حين يحافظ على حجمه فيما يتعلق بالطبقات المتوسطة، وقال أنه عندما تهدد الكائنات الحية ظروف صعوبة فان الطبيعة تعوض عن هذا الخطر بزيادة قدرتها البيولوجية على الإنجاب، فالنقص في الغذاء قد يهدد المجتمع وبالتالي تزيد قدرته الإنجابية خلال الفترة التي تشهد شحا في الطعام بينما تنخفض هذه القدرة في الفترات التي يكون فيها الغذاء وفيرا، وعلى الرغم من الرواج الذي لاقتته هذه النظرية حتى عهد قريب، حتى أن واحدا مثل (جوزيه دي كاسترو) قد وجد أن قلة البروتين في الغذاء تؤدي إلى زيادة النسل، الأمر الذي يترتب عليه أنه إذا أردنا أن نقلل من زيادة السكان في بلد ما فيجب أن تزيد نسبة البروتينات في الغذاء سكان ذلك البلد، وعليه فدبلداي يرى أن النوع البشري في تعرضه للخطر، تبذل الطبيعة جهودا لحفظه و حمايته، حيث أن عدد هذا الأخير في تناقص مستمر داخل الطبقة الغنية و في تزايد داخل الطبقة الفقيرة ، أما الطبقة المتوسطة فنسبة التوالد داخلها ثابتة، وعليه فالمجتمع القادر على إيجاد توازن بين الطبقتين الغنية و الفقيرة يتمكن من جعل عدد سكانه ثابتا، وإن لم يستطع ذلك فعدد سكانه سيضمحل رغم الثراء والغنى، وهذه هي قاعدة دبلداي الشهيرة في العلاقة بين السكان والتغذية.

ب- الانتقادات الموجهة للنظرية:

- ✓ لم يفرق دبلداي بين القدرة على الإنجاب وبين النمو الفعلي للسكان.
- ✓ قوله "إن أشد الناس قدرة على التناسل أشدهم بؤسا، وأن قوة الإنجاب تميل إلى التناقص الذي ينجم عن كثرة الغذاء"، أمران لا تسندهما أية حقائق علمية ولا يمكن الجزم بهما بالمطلق، وهو ما يجعلهما غير واقعيان.

²- توماس دبلداي (1790-1870): اقتصادي وفيلسوف اجتماعي انكليزي له عديد المؤلفات منها القانون الحقيقي للسكان المنشور في سنة 1837

2- نظرية سادلر³:

أ- مبادئ النظرية:

ذهب في كتابه قانون السكان إلى التسليم بأن القانون الطبيعي المتحكم في عملية التناسل، يختلف جذريا عن القانون الذي أخذ به مالتوس، وأن الميل البشري إلى الزيادة يتناقص كلما زاد الحجم السكاني، وهو ما يعني أن التكاثر عملية تتحكم في نفسها بنفسها، وأن العوامل البيولوجية تتدخل في حماية المجتمع الإنساني من التضخم، وهي الفكرة التي يصدقه قوله: "أن قدرة الإنسان على التناسل تتناسب عكسيا مع عدده.. "كما يعتقد سادلر أن الزيادة في السكان لا تتأثر بالبؤس والرذيلة كما أعتقد مالتوس، وإنما تتأثر بالسعادة والغبى بين أفراد المجتمع، فالعمل على الحرمان من الترف يشجع على التناسل وذلك بتنمية القدرة عليه، وأنه في كل واحدة من مراحل الرقي الإنساني، وتحول المجتمعات من مراحل الصيد والزراعة، إلى الصناعة والتكنولوجيا الحديثة ينقص تدريجيا عدد السكان، إلى أن يقف عند نقطة محددة يبلغ فيها عدد كبير من السكان درجات عالية من الرفاهية .

ب- الانتقادات الموجهة لنظرية سادلر:

رغم التفاؤلية التي طبعت أفكاره، إلا أنها مع ذلك لم تخلو من العيوب مما عرضها لوابل من الانتقادات، أبرزها:

- إهمالها لدراسة كل الحقائق المعروفة عن نمو السكان، من ذلك مثلا أن الصينيين والهنود... يعدون من أكبر الشعوب مقدرة على التناسل، ولكنهم يعانون في الوقت عينه كثرة السكان الخطيرة.
- لم يفرق بين القدرة على الإنجاب والنمو الفعلي للسكان، إذ أن القدرة على الإنجاب قد تكون كبيرة، ومع ذلك قد يكون النمو الفعلي للسكان قليلا، بسبب كثرة حالات الوفيات على سبيل المثال.

3- هيربرت سبنسر⁴:

أ- مبادئ النظرية:

لم يبن سبنسر نظريته على أساس التغذية وحدها كما فعل دبلداي بل على ما أسماه التنافس بين الذاتية و التوالد، فكلما أفرط الفرد في تأكيد وجوده قلت حظوظ التناسل، ويتجلى ذلك عند السيدات العاملات و المنتسبات للطبقة الغنية، بالرغم من التغذية الجيدة التي يحظين بها إلا أن التأثير الذي يتعرض له تركيبهن العضوي يقلل من القدرة على الانسال، بينما تتزايد نسبة الانسال عند اللائي لم يتلقين تعليما عاليا ولم يعرفن نضوجا ذاتيا.

ويرى سبنسر أن هناك تعارض قائم بين الفردية والتكوين، أي بين اهتمام الإنسان بنفسه وقدرته على التناسل، حيث أن تعقد الحياة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي، يتطلبان من الإنسان أن يبذل جهود إضافية للمحافظة على حياته الذاتية، وأن ذلك يستوجب استهلاك نسبة كبيرة من الطاقة الفسيولوجية المتيسرة للجنس، في الأنشطة

³- مايكل توماس سادلر (1835-1870) يعد مصلحا اجتماعيا، كما كان من رجال الاقتصاد المعاصرين لمالتوس، والذي أبان عن اهتمام جلي بالمسألة السكانية ترجمه في كتابه الصادر في عام 1830 والمسمى بقانون السكان

⁴- هيربرت سبنسر (Herbert Spencer) : ولد في 27 أبريل 1820 ، توفي في 08 ديسمبر 1903 هو فيلسوف بريطاني ، تلقى معظم تعليمه في المنزل، عمل كمهندس مدني، لكن كتاباته المبكرة 1848 شهدت اهتماما بالأمر الاقتصادي، حيث عمل كمحرر في مجلة الإكونومست "الاقتصادي"، اعتبر سبنسر كاتباً مهماً، ووجد تعبير "البقاء للأصلح" رواجاً كبيراً، وتوالت كتبه التي شملت مواضيع مختلفة، وكانت ترى مسألة التطور والارتقاء في شتى الجوانب الاجتماعية، حيث لا مكان للضعيف في سباق الأفياء، له عديد المؤلفات منها: أسس علم الأحياء (1864) ، أسس علم النفس (1870)، (1880) في مجلدين، أسس علم الاجتماع (1874-1896) في ثلاث مجلدات

المرتبطة بالتطور الشخصي والتعبير، ومن ثمة يتبقى له قدر ضئيل من هذه الطاقة من أجل مصالح وأنشطة التناسل، وذلك ما يؤدي أليا إلى خفض قدرته على التوالد، فكلما زاد الجهد الذي يبذله الإنسان لضمان تقدمه الشخصي في بعض الميادين: كالعمل، التعليم وغيرهما، تراجع اهتمامه بالتكاثر لا سيما لدى النساء، لأن ذلك يتطلب منهن وقتا وطاقة ويصيبهن بالضعف، وهذا يؤدي إلى التقليل من الزيادة السكانية، لأنه يصاحب التطور الاجتماعي الذي تظهر فيه النزعة الفردية بشكل واضح، كما يذهب سبنسر إلى أن الزيادة الغذائية تؤدي إلى زيادة الإقبال على الأنسال، وأن زيادة السكان تمثل السبب الأساسي لرقى الشعوب وتطورها، فزيادة السكان تدفع الإنسان إلى الأمام، وأن الضغط السكاني في رأيه يمثل عاملا ايجابيا، لأنه يحث أكثر على استغلال الموارد المتاحة .

ب- الانتقادات الموجهة لنظرية سبنسر:

- رغم كل الجهود التي أتى بها سبنسر إلا أن نظريته لم تخلو هي الأخرى من العيوب، والتي كان أبرزها:
 - سعيه الحثيث لصياغة نظرية سكانية، تنسجم مع نظريته العامة حول التطور البيولوجي، غير أن الحياة لا تنطوي على ذلك الترابط الجميل الذي كشفه في نظريته، وأنه إذا كان هناك تنافر بين التناسل والنضج الذاتي للأفراد فهو ذو أهمية قليلة بكل تأكيد.
 - حرصه على تدعيم نظريته بشواهد واقعية، لم تكن كافية ولا ممثلة لجميع الاحتمالات أو شاملة للعوامل المختلفة المتداخلة التي تؤثر على السلوك الإنجابي، مغفلا في ذلك عددا آخر من الشواهد التي تدحض نظريته، ومن ذلك مثلا أن معدلات الخصوبة المتناقصة ليست نتاجا للتغيرات الفسيولوجية فقط، بقدر ما تكون أيضا نتيجة لتضافر مجموعة أخرى من العوامل، كالاتجاه لاستخدام وسائل حديثة لتحديد النسل، أو النظام القيمي والثقافي السائد في المجتمع...
 - تأثير تعليم المرأة في قدرتها على التناسل وأن كان حقيقية أكدتها العديد من الدراسات، إلا أنه تبقى هناك عوامل اجتماعية عديدة غير التعليم تؤثر في قدرة على التناسل، ذلك أن المرأة التي نالت قسطا كبيرا من التعليم، لا بد أن تكون قد تجاوزت أهم فترات خصوبتها والتي تمتد عادة ما بين 20-30 سنة .

III. النظريات السكانية (النظريات الاجتماعية)

تمهيد :

تتجه النظريات الاجتماعية إلى رفض تأثير العامل البيولوجي بل تعتقد بوجود عوامل اجتماعية يتأثر بها السكان فتجعل الإنسان يحدد إنجابيه ويتجه إلى الأسرة النووية وذلك بإتباع وسائل تحديد النسل دون أن تتغير طاقته البيولوجية على الإنجاب، وهذا النمو يخضع لعدد كبير من العوامل المختلفة حسب أنواع البيئات الاجتماعية المختلفة التي يعيش فيها الناس، ومن أهم رواد هذا الاتجاه نذكر كل من: كارل ماركس، دوركهايم، ... الخ.

1- نظرية كارل ماركس⁵:

أ- ظروف تبلور الفكر السكاني عند ماركس : أخذت أفكار مالتوس في الانتشار في إنجلترا والنمسا موطننا كارل ماركس وصديقه الوفي فريدريك انجلز، بل إن العديد من الولايات الألمانية والنمساوية أخذت حينها في الاستجابة لما يعتقدون أنه نمو سريع في أعداد السكان الفقراء، وذلك من خلال سن تشريعات ضد حالات الزواج التي لا يضمن المتقدم إليها أن أسرته سوف تعيش في مستوى معقول من الرفاهية، غير أن هذه التشريعات لم تؤت أثارها في الولايات الألمانية على الأقل، بسبب استمرار الأفراد في إنجاب الأطفال ولكن من خلال العلاقات غير الشرعية هذه المرة، الأمر الذي أدى إلى زيادة قائمة الأطفال غير الشرعيين والذين تتولى السلطات الحكومية الإنفاق عليهم، الأمر الذي دعا سريعا إلى إيقاف العمل بها، إلا أنها كانت قد تركت أثرا بارزا على أفكارهما، واللذان رأيا أن أفكار مالتوس الخاصة بالسكان تعد اعتداء على الإنسانية .

ب- مبادئ نظرية كارل ماركس : أقر كارل ماركس في نظريته أنه لا وجود لقانون عام ثابت للسكان، فلكل مجتمع قانونه السكاني الخاص به، ويعتقد أن النظام الاقتصادي السائد في المجتمع هو الذي يتحكم في عدد السكان وليست الخواص الثابتة في الطبيعة كما يعتقد أصحاب النظرية الطبيعية، أو بسبب مقولة مالتوس بأن الموارد لا يمكنها أن تنمو بنفس القدر الذي ينمو به السكان، فإذا ما تحول النظام الاقتصادي الذي يتبع الطريقة الرأسمالية في الإنتاج إلى نظام اشتراكي سوف لن تكون ثمة مشكلة السكان المتمثلة في التزايد والفقير والبؤس، فحسب ماركس فإن ميل الإنسان إلى الضغط على وسائل العيش راجع إلى مساوئ الرأسمالية التي يمكن أن تزول بعد زوال الطبقات وبناء المجتمع الشيوعي، حيث فند مقولة عدم قدرة كل من العلم والتكنولوجيا، على زيادة الكمية المتاحة من الغذاء والسلع الأخرى، فحسبه فإن النتيجة الطبيعية للنمو السكاني هي الزيادة الجوهرية في الإنتاج، ذلك أن كل عامل ينتج كمية من الإنتاج أكبر مما يحتاجه، ومن ثمة فإنه في المجتمع المنظم تنظيما جيدا تؤدي زيادة السكان إلى ثروة أكبر وليس فقرا.

ت- أسباب الفقر حسب ماركس:

يرجع ماركس أسباب الفقر التي تعتبري المجتمعات الرأسمالية إلى النظام السائد فيها، معتبرا أنه لا يوجد ما يساهم به هذا النظام من إتاحة الفرص لتشغيل كل أفراد المجتمع، طالما أن الآلات تتزايد بسرعة تفوق تزايد العمال، فيحدث فائض في السكان نتيجة لمعدل التشغيل المتناقص، واختصار النفقات وتراكم رأس المال في صورة سلع إنتاجية، مما يؤدي إلى نقص الحاجة إلى العمال، ويصبح وجودهم في الإنتاج زائدا عن الحاجة نسبيا، مما يسهم في

⁵- كارل ماركس: ولد في 05 ماي 1818 بترير بألمانيا وتوفي 14 مارس 1883 ، يعتبر رجل اقتصاد وسياسة واجتماع في المقام الأول اشتهر بكتابه وأرائه المناهضة للنظام الرأسمالي، وهي النزعة التي طغت أيضا في نظريته عن السكان، من أهم مؤلفاته المال، وبيان الحزب الشيوعي

تكوين جيش احتياطي من العمال، يكفل لهم الحفاظ على الأجور عند حد الكفاف، من خلال التنافس على الوظائف بين العمال، بل أكثر من ذلك فإن وجود هذا الفائض من العمال، سوف يدفع بالعمال إلى زيادة إنتاجياتهم حتى يحافظوا على وظائفهم، وهي الأوضاع التي تنبأ ماركس بأنها سوف تتحول تدريجياً إلى عامل مدمر للمجتمع الرأسمالي، وذلك من خلال إثارة حالة من السخط العام ثم الثورة ضد هذه الأوضاع، تنتهي بإقامة نظام اشتراكي تتلاشى فيه مشكلة الزيادة السكانية، والتي سوف يتم استيعابها بواسطة الاقتصاد دون إحداث آثار جانبية، وذلك من خلال التشغيل الكامل والمتوازن بين رأس المال والعمال.

ث- الانتقادات الموجهة لأفكار ماركس:

- أ- التحيز العرقي لطبقة العمال، رغم انتقاده لتحيز مالتوس للطبقة الحاكمة إلا أنه اقترف نفس الخطأ في تحيزه لطبقة العمال، وهو ما أثر في نتائج أبحاثه واستنتاجاته.
- ب- العديد من العوامل تؤثر على التزايد السكاني على غرار الحرية الشخصية فيما يتعلق بالزواج والتناسل، إلا أن ماركس حصر تجنب المجتمعات الإنسانية ويلات التزايد السكاني إلى النظام الاشتراكي.
- ت- يرى ماركس أن قانون السكان الاشتراكي يقف على وجه النقيض من قانون السكان الرأسمالي، فإذا كان معدل المواليد منخفضاً في ظل النظام الرأسمالي، فإنه سيكون مرتفعاً في ظل النظام الاشتراكي، غير أن واقع الحال كان يقول عكس ذلك تماماً، ومن أمثلة ذلك أن الصين وأمام حتمية التعامل مع التزايد السكاني الكبير، قد وجدت نفسها مجبرة على هجر الأيدولوجيا الماركسية في مجال السكان، حيث قامت منذ سنوات السبعينات بإعادة تنظيم الجهود من أجل السيطرة على نمو السكان، من خلال تبني واحد من أكثر البرامج الحكومية شدة في التعامل مع مشكلة النمو السكاني، بهدف تقليل الخصوبة من خلال فرض قيود على الزواج، ومنع الحمل والإجهاض كما نص عليه الفكر المالتوسي.

2- نظرية إميل دوركايم⁶:

أ- مبادئ نظرية دوركايم:

فحوى النظرية أن "تعد الزيادة السكانية عاملاً مهماً لتقسيم العمل الاجتماعي وهذا يمثل نقطة الانتقال من الإصلاحات والتطورات في جوانب الحياة المختلفة"، وتطور وتقدم تقسيم العمل بأسلوب مستمر في مجرى التطور الاجتماعي يرجع لأنه المجتمعات أصبحت أكثر كثافة وأكبر حجماً، وعليه فسرعة الإنسان تعتمد على تقسيم العمل والذي يعتبر نمو السكان المقوم الأساسي له، وحسب دوركايم فإن سبب انتقال المجتمع من البسيط إلى المركب أو من نمط التماسك الميكانيكي إلى نمط التماسك العضوي هو نمو حجم المجتمع، حيث يؤكد دوركايم أن:

✓ زيادة السكان في الريف تختلف عن الزيادة في المدينة حيث أنه في الريف يزدادون بفعل النمو الطبيعي، بينما تتحقق زيادة السكان في المدن بفعل عامل آخر وهو الهجرة.

✓ ليس من الضروري أن يكون سكان المدن كبيراً ومعدل نموهم عالياً دائماً، بل أن طبيعة الحياة وما تفرضه عليهم تكفي لأن يدخل الأفراد في علاقات وروابط حميمة وقوية لتسهيل عملية تبادل الأعمال والأفعال بينهم.

⁶ - دوركايم: ولد في 15 أبريل 1858 بفرنسا وتوفي في 15 نوفمبر 1917، وبعد أحد أبرز علماء الاجتماع الفرنسيين، اشتهر بنظريته حول تقسيم العمل، والتي جرى إسقاطها في حقل الدراسات السكانية، أين يؤكد على الدور الإيجابي لحجم السكان ونموه في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، من خلال ما ينتجه السكان من إمكانية التوسع في تقسيم العمل الاجتماعي، من مؤلفاته الأشكال الأولية للحياة الدينية

✓ عملية تقسيم العمل الاجتماعي تكون أكثر سهولة وأوسع نطاقا كلما ازداد عدد أفراد المجتمع، إذ تزداد حالات الاحتكاك والتماس والتفاعل بينهم، الأمر الذي يساعد على رفع قدرتهم في تبادل الأفعال والأعمال.

✓ يمر سكان المجتمع بمراحل اجتماعية واقتصادية مختلفة يتجهون من خلالها نحو التكيف مع بعضهم البعض وقد حددها دوركايم بمرحلة الصيد، ثم الرعي، فالزراعة، والصناعة. وهكذا تزداد الكثافة تبعاً للانتقال من مرحلة لأخرى، ويزداد التركيز والاكتظاظ ويتولد من خلال ذلك تيار من تبادل الأفعال وردود الأفعال، وتبعاً لزيادة حجم السكان وكثافته وجد دوركايم بأنهما يؤديان إلى تطور تقسيم العمل الاجتماعي، وهذا يؤدي بدوره إلى سلسلة من التطورات الأخرى في مختلف مجالات الحياة.

ب- الانتقادات الموجهة لأفكار دوركايم :

✓ اهتم بجانب واحد وهو (تقسيم العمل الاجتماعي) في تفسيره لقضايا السكان، مع طغيان المسحة النفسية والاجتماعية على نظريته.

✓ أغفل التغيرات التي تواجه المجتمع وسكانه، والنتيجة عن التقدم التكنولوجي وانعكاساته على الأوضاع الخدمائية والثقافية، فضلاً عن ذلك فليس من السهل تحديد طاقة أي مجتمع ما في قدرته على استيعابه لأفراد هذه الطاقة، كانت ولا زالت موضع شك لا سيما في المجتمعات الصناعية والتكنولوجية.

3- نظرية أرسين ديمون⁷ (1840-1902):

أ- مبادئ نظرية ديمون :

يرى ديمون أن الإنسان عندما يحاول الترتي في بيئته الاجتماعية من طبقة دنيا إلى طبقة عليا، يفقده هذا التقدم الاجتماعي القدرة على التناسل، فكلما كان المجتمع أكثر ديمقراطية ويسمح بترقي الأفراد في السلم الطبقي الاجتماعي، يجنح أفرادهم إلى عدم الاهتمام بالإنجاب وتكوين الأسر، لأن ذلك يؤخر أو يعيق طموحهم الشخصي وبالتالي يلاحظ نقص ملحوظ في نسبة المواليد، بينما ترتفع هذه الأخيرة في المجتمعات ذات النظام الطبقي الجامد الذي لا يسمح بترقي الأفراد واندماجهم في طبقات عليا، وبالتالي فهم يتفرغون لتكوين أسرهم و يعملون على تماسكها، وخلال دراسته للخصوبة في أقاليم فرنسا، وجد أن هناك تفاوت كبيراً بين المجتمعات المتقدمة مثل فرنسا والدول النامية مثل الهند، ففي فرنسا حيث استقرت الديمقراطية كان الانتقال من طبقة إلى طبقة أخرى سريعاً، أي تكون الشعيرية الاجتماعية أشد مفعولاً مما ترتب عليه خفض معدل المواليد إلى درجة كبيرة، بالإضافة إلى ذلك فإن المدن الكبرى في المجتمعات الديمقراطية تفرض جاذبية قوية على الذين يعيشون بالقرب منها، وبهذا تزيد من قوة الجاذبية الشعيرية على الناس وتسرع بالعمل على تخفيض معدل المواليد في المجتمع، أما الذين يبعدون عن مراكز الجاذبية ويعملون في حرف لا يجد الطموح الفردي فيها سوى فرص ضئيلة للنمو، ومن هنا لا يحتمل أن يقللوا معدل المواليد بنفس الدرجة بل يواصلون التزايد.

ب- الانتقادات الموجهة لأفكار ديمون: المتتبع لأفكار نظرية ديمون، يجد أنه حرر نظرية سبنسر من التنافر بين

الفرد والجنس، وأن نظريته كان للطابع النفسي والاجتماعي الأثر الغالب فيما مقارنة بسبنسر غير أن ما يعاب عليه هو أنه لم يعطي تفسيراً كاملاً لأسباب هبوط نسبة المواليد في فرنسا، وغيرها من الدول التي تشهد

⁷ - أرسين ديمون: أستاذ بجامعة ستراسبورغ اهتم بالقضايا الاجتماعية المؤثرة في السكان، وذلك انطلاقاً من الدراسة التي قام بها عن نمو السكان في أواخر القرن 19 بفرنسا، والتي ضمنها في كتابه الصادر في سنة 1890 تحت عنوان (تناقص سكان المدينة)، والذي تضمن نظريته بشأن الارتقاء الاجتماعي والتي عرفت باسم العزلة الاجتماعية

انخفاضاً في معدل المواليد، وذلك رغم الأهمية التي تحوزها في مجال توجيه الاهتمام إلى دور العوامل الاجتماعية في تزايد السكان أو تناقصه.

IV. النظريات السكانية (النظريات الاقتصادية)

تمهيد: وتمثل الاتجاه الثالث الذي ساد في مجال الدراسات السكانية، والذي تم التركيز عليها من طرف العديد من المفكرين لفترات طويلة نسبياً، من خلال أعمالهم التي قدمت منذ مطلع القرن 18، وحاولت الربط بين الاقتصاد والسكان، رغم عدم كفاية المعطيات الاقتصادية كالدخل أو الثروة والأجر والبطالة... إلخ.

1- المسألة السكانية في المذهبين التجاري والطبيعي :

كان للمذهب التجاري الفضل الأول في ظهور مفاهيم ومقولات علم الاقتصاد السياسي، ولكن هذا المذهب الذي كان يمثل أولى مراحل تطور رأس المال التجاري، ويؤكد على دور الربح التجاري في تكوين الثروة الاجتماعية، لم يعطي أهمية تذكر للعنصر البشري، ومن ثمة لم يهتم بالمسألة السكانية، كما لم يتعرض أنصاره من أمثال: توماس مان، وجون لوك، وجيمس ستوارت لهذا الموضوع، وفي منتصف القرن 18 ظهرت في فرنسا مدرسة الطبيعيين، والتي كان معظم منظريها من ملاك الأراضي الواسعة، والذين عملوا على إعلاء شأن الزراعة وبيان أهميتها في التقدم الاقتصادي، حيث كانت تمثل حسب وجهة نظرهم العمل الإنتاجي الوحيد، لأنها تدر ناتجاً أكبر من المواد التي استخدمت في الإنتاج، ومن هنا اهتموا بعنصر العمل وعلى رأسه العنصر البشري، والذي أصبح يمارس دوراً مؤكداً في الحياة الاقتصادية لا يمكن نكرانه، حيث أبدوا اهتماماً كبيراً به في عدد من كتاباتهم، من ذلك ما ذهب إليه مثلاً ريتشارد كانتيون والذي فرق بين معدلي النمو السكاني لدى الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة، أي طبقة ملاك الأراضي والطبقة المنتجة، في حين تطرق فرانسوا كيناي أحد مؤسسي هذه المدرسة، إلى العلاقة بين الإيراد الفردي ومستوى المعيشة من جهة والنمو السكاني من جهة أخرى .

2- النظرية الاقتصادية الكلاسيكية :

تتلخص فحواها في الدعوة إلى عدم تدخل الدولة في أي وجه من أوجه النشاط الاقتصادي، باعتبار أن نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدول، نظراً لما يمتازون به من فعالية ومقدرة على استغلال الموارد، لذا جاء تعرضها للمسألة السكانية من حيث ارتباطها بالحالة الاقتصادية، وذلك من منطلق تركيزهم على دور الأفراد في استغلال الموارد المتاحة، وهو التعرض الذي سمح بطرح عدد كبير من الرؤى النظرية منها:

1-2- نظرية مستوى الكفاف :

ترى أن استمرار النمو السكاني، سيؤدي إلى زيادة المعروض من الأيدي العاملة في المجتمع، وبالتالي سيؤدي ذلك بعد فترة طويلة قدرها 25 عاماً، إلى هبوط الأجر الذي يحصل عليه العامل إلى دون مستوى الكفاف، ونتيجة لذلك سترتفع معدلات الوفيات بين العمال مما يسبب إنقاص المعروض من الأيدي العاملة في المجتمع، فيرتفع مستوى الأجور مرة أخرى إلى فوق مستوى الكفاف، وهو الذي تفترض فيه هذه النظرية أنه سوف يؤدي تشجيع الزواج وتزايد معدلات الولادة، وعندئذ سيزداد المعروض من الأيدي العاملة على المدى البعيد مرة أخرى، وعندئذ سيتكرر ما حدث سابقاً من هبوط مستوى الأجور ثم التوازن مرة أخرى وهكذا، وأهم المنتسبين إلى هذه النظرية نذكر جون ستوارت ميل، والذي سلم بأن مستوى الأجر الذي يحصل عليه العامل يعتمد على معدل السكان المتزايد مقسوماً على رأس المال المتزايد والمستخدم في العملية الإنتاجية، فإن زاد هذا الأخير وأصبح أكثر كفاية أمكن عندئذ رفع مستوى الأجور، وعلى العكس من ذلك إذا زاد عدد السكان فقط، وبالتالي زاد عرض الأيدي العاملة دون زيادة رأس المال المستخدم، فإن الأجور العمالية المدفوعة مالت نحو الانخفاض .

2-2- نظرية الغلة المتناقصة :

يعد العالم الاقتصادي ديفيد ريكاردو⁸، أول من بحث في مشكلة الغلة المتناقصة وأثرها على التنمية الاقتصادية، مشيراً بأن هذه القانون يبرز إلى الوجود بسبب زيادة السكان، دون أن يقابل ذلك زيادة في الأراضي الصالحة للزراعة وقد تعرضت نظريته لعدد الانتقادات لاسيما من هنري كاريه (1739-1879) حيث أن السكان حسبه قاموا بزراعة الأراضي الأقل خصوبة وليست الخصبة كما افترض ريكاردو، وبهذا فإن التزايد السكاني لا يشكل أية مشكلة في الأجل الطويل على النمو الاقتصادي، أما ريتشارد جونز (1790-1855) فلا يؤمن بالصفة الأبدية لقانون الغلة المتناقصة، فالإنسان حسبه من خلال زيادة معارفه وعلومه وتطوير التكنولوجيا، يستطيع ابتكار أدوات وأساليب إنتاجية تخفف من مفعول هذا القانون، ولا سيما أنه يتسم- أي الإنسان -ببعد النظر، والميل إلى تجديد حاجاته الضرورية والكمالية، مما يدفعه إلى الحد من تكاثره طواعية.

3- النظريات الاقتصادية الحديثة:

أحدثت الثورة التكنولوجية التي شهدتها أوروبا مطلع القرن 19، نموا هائلا في الفنون الإنتاجية والصناعات الثقيلة والتوزيع في زراعة الأراضي، وهو ما تجلى في ارتفاع مستوى الإنتاجية وزيادة المساحات المزروعة،، حيث أصبح ينظر من قبل رواد الفكر الكلاسيكي الجدد بأن الزيادة السكانية يمكن تحت تأثير شروط معينة، أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، كما يمكن لها أن تؤدي إلى تدهورها في ظل سيادة شروط أخرى، حيث طرحت في هذا الإطار عدد من النظريات، نذكر منها:

1-3- نظرية الحجم الأمثل للسكان :

يعد كارسوندز⁹ من أهم رواد هذا الاتجاه حيث يفترض أن هناك علاقة بين حجم السكان وبين موارد الثروة في المجتمع سواء أرض زراعية يمكن استغلالها أو ثروة معدنية يمكن استخراجها أو غيرها من الموارد اللازمة للإنتاج، بحيث يحكم على هذا العدد بأنه قليل أو خفيف إذا كان العدد لا يساعد على قيام المشروعات التي تستغل هذه الموارد ويعجز عن أن يوفر المنتجات التي يحتاجها هذا العدد ولا يزيد القدرة الإنتاجية للفرد يكون هذا العدد كثيفا إذا كانت هذه الزيادة في عدده تؤدي إلى تناقص الإنتاج المستخرج من موارده، ويوصف المجتمع بأنه قد وصل إلى حجم أمثل إذا كان في حالة وسط بين القلة والكثرة وبلغ إنتاجه أقصاه مع عدم الزيادة في عدده.

- الانتقادات الموجهة للنظرية:

- أ- لم يتوخى الدقة في تحديد مفاهيمه، لا سيما وأنه حدد الحجم الأمثل للسكان في ضوء عامل أحادي وهو(موارد الثروة)، أي أنه ذو طابع اقتصادي بحت وهو أمر بعيد عن الموضوعية، كما أغفل ما انتهت إليه نتائج الدراسات السكانية الحديثة، وبيانها لدور العديد من العوامل الأخرى، مثل: التقدم التكنولوجي، التنظيم الاجتماعي، التقدم في مجال الصحة، المستوى الثقافي والفني... في تحديد هذا الحجم الأمثل.
- ب- النظرية ذات طابع استاتيكي، لا تحسب حسابا للمتغيرات سواء في مجال الثروة كالكشف البترول أو في المجالات الأخرى كارتفاع مستوى المعيشة.

⁸ - دافيد ريكاردو: David Ricard؛ (1823 - 1772) هو عالم اقتصادي إنجليزي الجنسية عمل أستاذ في علم الاقتصاد ، كما أشتهر بقيامه بشرح قوانين توزيع الدخل القومي في النظام الرأسمالي

⁹ - الكسندر كارسوندز: باحث انجليزي اهتم بدراسة الظواهر السكانية وعرض قضاياها النظرية في مؤلف له بعنوان (سكان العالم)

ت- تعتبر طاقات المجتمع الإنتاجية أمر صعب تقديره، وبالتالي يصعب تحديد حجم السكان بين قليل وكثير وامثل، ويحدث هذا بصفة خاصة في الدول المتقدمة.

2-3- نظرية الفجوة السكانية: يرى روبرت بولدوين صاحب هذه النظرية، أنه إذا كان السكان يزيدون بمعدل أعلى من زيادة متوسط دخل الفرد، فإن الاقتصاد القومي كله سيقع في المصيدة، حيث تسوء الأوضاع الاقتصادية كلها ويتدهور الوضع المعيشي، ولا تسير عملية التنمية بالمعدل المرغوب فيه، وعلى العكس من ذلك، إذا زاد دخل الفرد في المتوسط بمعدل يفوق معدل نمو السكان، فإن الاقتصاد القومي سينتعش وعندئذ تتعزز عملية التنمية ويزداد التكوين الرأسمالي.

4- تقييم عام للنظريات السكانية الاقتصادية:

على غرار باقي النظريات وبالرغم من أهميتها في حقل تفسير الواقع السكاني ، إلا أنها تبقى النظريات الاقتصادية ذات طابع نسبي وغير محسوم بشكل كلي ومطلق، والسبب في ذلك بسيط ومثبتا تاريخيا بالشواهد التي تبرز في كل مرة، والتي تنص في مجموعها بأن آراء كل مجموعة قد تصح في مجتمعات ما ولا تصح في أخرى، أي أنه ليس هناك مجال للتعميم المطلق، فأثر العامل الديموغرافي قد يكون بالإيجاب أو بالسلب تبعاً لمتغيرات عدة: طبيعة الوضع الاجتماعي والاقتصادي الراهن، وكذا مستوى الوعي لدى السكان... الخ ، الأمر الذي يجعل من المدخل الأحادي في التفسير عاجزا عن إدراك الحقيقة على وجهها الأكمل، ليبقى بذلك الحديث عن نظرية سكانية متكاملة مؤجل إلى حين.